

## إشكالية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية على ضوء معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي: دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين الجزائريين

رفيقة صغراوي<sup>1\*</sup>، مسعود كسكس<sup>2</sup>، إسماعيل قزال<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مخبر التمويل، مالية المؤسسة، مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)

<sup>2</sup> مخبر التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)

<sup>3</sup> مخبر التمويل، مالية المؤسسة، مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2018/.../...؛ تاريخ المراجعة: 2018/.../...؛ تاريخ القبول: 2018/.../...

### ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إشكالية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية وهذا من خلال عدة جوانب، أولا التعرف على الإطار النظري لمحاسبة القيمة العادلة وعرض بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، أما ثانيا دراسة مدى أهمية تبني النظام المحاسبي المال (SCF) لنموذج القيمة العادلة وعلاقتها بتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وأخيرا محاولة الإجابة عن مدى توفر البيئة المحاسبية الجزائرية للأرضية المناسبة والملائمة لتطبيق نموذج القيمة العادلة.

إعتمد الباحثين في دراستهم الميدانية على توزيع إستبانة على عينة الدراسة من أفراد مهنيين وأكاديميين، حيث تم معالجة وتحليل إجابات أفراد العينة بإستعمال البرنامج الإحصائي (spss). وقد تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها: أن فقط المؤسسات الإقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة تطبق نموذج القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي، وكذا الإفصاحات والتسهيلات التي قدمها النظام المحاسبي المالي (SCF) لنموذج القيمة العادلة، وأيضا كل الآثار الإيجابية للقيمة العادلة من خلال تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ( الملائمة، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، الموثوقية)، ولا ننسى خلو الدراسة من العوائق والتحديات التي تجعل البيئة الجزائرية غير ملائمة لتطبيق نموذج القيمة العادلة وأبرزها تتمثل في عدم جاهزية السوق المالي الجزائري.

**الكلمات المفتاحية:** قيمة عادلة؛ نظام محاسبي مالي؛ قياس؛ بيئة محاسبية محاسبي؛ معايير محاسبة دولية جزائرية.

## The Problem of Fair Value Accounting in the Accounting Environment in the Light of International Accounting Standards, Financial Accounting System : A Field Study of a Sample of Academics and Professionals

### Abstract

The aim of this study was to investigate the problem of fair value accounting in the environment of Algeria this through several aspects, first identify the conceptual framework of accounting value Elad Has some studies on this subject, the study of the building of the accounting system. SCF) model of the fair value and its relationship to maximize the quality characteristics of for with Accounting Lwmat, finally try to answer on the accounting environment of Algeria for proper and appropriate ground to apply the fair value model.

Researchers in the field studies on the distribution of the questionnaire were based on a sample of professional members of Wakadmyyn, where the processing and analysis of responses of the sample using the program, the Jewish occupation. Sayy (SPSS).

It has been a series of important results: that the only Algerian economic institutions listed on the stock exchange, apply model of fair value in accounting measurement and disclosure, as well as Alafs Ahat and facilities provided by the financial accounting system (SCF) model of fair value, fair value through maximizing the positive effects as well as qualitative characteristics of the information. The computer (Alqabylyt proper understanding, Alqabylyt comparability, reliability), and do not forget that the study of the barriers and challenges that make the model suitable for the application environment of Algeria I Fair value the most is the lack of preparation of the financial market in Algeria.

**Key words:** Fair Value; Accounting Measurement; Financial Accounting; International Accounting Standards; The Accounting Environment of Algeria

### مقدمة:

أقر ما أصرح عليه بالنظام المحاسبي المالي في الجزائر بموجب القانون رقم 07-11، الذي تضمن العناصر الأساسية لهذا النظام. وقد أحال هذا القانون مهمة التفصيل والشرح المتعلقة بالإطار التصوري (المفاهيمي) وبالجوانب التقنية للتنظيم، مما تطلب صدور المرسوم التنفيذي رقم 08-156، وبالاطلاع عليه نجده يحوي بشكل كبير على الإطار التصوري للمحاسبة المالية الذي يمثل الدليل لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها. ثم تلى هذا القانون والمرسوم، القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، الذي تضمن المعايير المحاسبية ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، إذ يمثل ذلك الجانب التقني في مجال المحاسبة المالية، وقد تقرر بداية دخول هذا النظام حيز التطبيق سنة 2009 حسب أحكام هذا القانون (المادة 41)، غير أنه لأسباب تتعلق بإعطاء فرصة أكبر للمخاطبين بهذا الإجراء للتأقلم معه، تم تأجيل تطبيقه حتى سنة 2010، حسب ما جاء في أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2008، وبموجب هذا القانون تصبح أحكام القوانين المخالفة ملغاة عند دخوله حيز التطبيق أو التنفيذ، ومن ثم فإن الأمر 35-75 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل من سنة 1975 المتضمن المخطط المحاسبي الوطني PCN يصبح العمل به ملغى.

إشكالية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ... \_\_\_\_\_ ص: ( 82 - 104 )

فباإقرار هذا النظام الجديد المتمثل في النظام المحاسبي المالي، نكون أمام تطور نوعي على مستوى الممارسة المحاسبية في الجزائر، باعتبار أن هذا النظام يعتمد على المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ذات المرجعية الأنجلوسكسونية، وبالتالي هذا التوجه يبرز دخول مهنة المحاسبة في الجزائر في ما يعرف بالتوافق المحاسبي الدولي international L'harmonisation comptable المناسب في هذه المرحلة التي تشهد فيها الجزائر انفتاحا اقتصاديا يتماشى مع تطبيق نظام اقتصاد السوق، وضرورة إعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية للمستثمرين الماليين بالدرجة الأولى، ومختلف الأطراف المهتمة بالمؤسسة على المستوى الدولي.

### إشكالية الدراسة:

إن من بين ما تضمنه النظام المحاسبي المالي -على غرار المعايير المحاسبية الدولية- هو إدخال مفهوم القيمة العادلة كأداة للقياس بمعيار التكلفة التاريخية على عكس المخطط المحاسبي الوطني PCN، الذي كان يقتصر في عملية القياس على التكلفة التاريخية. من هذا المنطلق سنحاول التطرق إلى الإشكالية التالية:

### **ما هو واقع تطبيق محاسب القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية؟.**

ومن خلال التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح الإشكاليات الفرعية للموضوع على النحو التالي:

- ما المقصود بمفهوم القيمة العادلة وما هي حدود إستخداماتها؟؛
- ما هو موقف الفكر المحاسبي والمرجعيات المحاسبية من القيمة العادلة؟؛
- ما هو موقف المشرع المحاسبي الجزائري من القيمة العادلة؟؛
- هل البيئة المحاسبية الوطنية مؤهلة لإستخدام مفهوم القيمة العادلة؟.

### فرضيات البحث.

للإجابة على الإشكالية العامة السابقة، قامت الباحثون بصياغة مجموعة من الفرضيات، حيث سنقوم فيما بعد بإثباتها أو نفيها، وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

- يتجه الفكر المحاسبي الدولي لتطبيق القيمة العادلة مع الاعتراف المبدئي بالصعوبات، ويعود هذا للإشكاليات المتعلقة بالتطبيق؛
- تعمل محاسبة القيمة العادلة على تفعيل الخصائص النوعية للقوائم المالية و أهداف المحاسبة ( العرض، القياس، الإفصاح )؛
- تطبيق القيمة العادلة في الجزائر مرهون بمستوى الأهمية النسبية لذلك؛
- عدم جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة حاليا.

### أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة في كونها جاءت في وقت مناسب تتمثل في المراحل الأولى لاعتماد وتطبيق النظام المحاسبي المالي وما صاحبه من تبني مفاهيم جديدة أبرزها القيمة العادلة، والتي تطرح الكثير من التحديات عند تطبيقها وفهمها من مختلف الأطراف المهتمة بالمحاسبة. وانطلاقاً من دور الجامعة والبحث العلمي في الوقوف على الحقيقة وتطوير المعرفة وما ينجر عنها من انعكاسات إيجابية في الواقع العملي، تأتي هذه الدراسة لتحاول رفع الغموض على مفهوم القيمة العادلة والأبعاد التي تصل إليها من خلال توجيه استبيان لمعرفة آراء الفاعلين في المجال المحاسبي للوصول إلى نتائج قد تساعد أصحاب القرار في الاستناد عليها لاتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها الرفع من مستوى الأداء المحاسبي للنظام وللمحاسبين، ومحاولة معرفة إمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية من خلال دراسة حالة.

### أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كما يلي:

- التركيز على عمل محاسبة القيمة العادلة في تفعيل الخصائص النوعية للقوائم المالية و رفع كفاءة المعلومات المحاسبية؛
- على مدى مصداقية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية من جميع جهات نظر المستخدمين؛
- معرفة اتجاه الفكر المحاسبي الدولي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة و الصعوبات التي تواجهها؛
- مدى قابلية البيئة الجزائرية في تطبيق محاسبة القيمة العادلة حالياً؛
- تسليط الضوء على مشاكل القياس القائم على التكلفة التاريخية؛
- التعرف على الخصائص النوعية التي يمكن أن تضيفها القيمة العادلة على المعلومات المحاسبية.

### الدراسات السابقة:

- دراسة (وليد شحاته محمد قاسم ، 2012) بعنوان: " استخدام مدخل القيمة العادلة في تحسين درجة شفافية القوائم المالية بغرض ترشيد قرارات المستثمرين ".<sup>1</sup>

هدفت الدراسة إلى دراسة مشاكل القياس المحاسبي من خلال اختبار المدخل المناسب للقياس المحاسبي في ظل تعددها ، وتقييم استخدام مدخل القيمة العادلة في تحسين درجة شفافية القوائم المالية بغرض ترشيد قرارات المستثمرين في جمهورية مصر العربية في ظل المعايير المحاسبية المالية ومدى توافقها مع المعايير الدولية، وهذا من خلال قياس تأثير تطبيق مدخل القيمة العادلة على توفير معلومات أكثر شفافية بشكل يساعد في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى حصر وترتيب المشكلات الخاصة بتطبيق القيمة العادلة في عملية القياس المحاسبي من جهة، واقتراح حلول

إشكالية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ... \_\_\_\_\_ ص: ( 82 - 104 )

لهذه المشكلات من جهة أخرى بما يتناسب الواقع المصري، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن وكذا إعداد وتوزيع استقصاء عدد من الأطراف المتعاملة على القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة المالية والدولية وفقا لتعليمات البنك المركزي، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة هي :

المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة تعد أكثر ملاءمة في ضوء الظروف الاقتصادية السائدة وقت تقديم المعلومة أي أنها تقدم معلومات مالية أكثر شفافية، ويترتب على وجود مشكلات تصاحب استخدام مدخل القيمة العادلة ، وانخفاض موثوقية أرقامه في ظل عدم وجود سوق نشط مما يؤثر في شفافية القوائم المالية .

- دراسة (بن أيدير فارس ، 2015)، بعنوان: " واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية " .<sup>2</sup>

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية وهذا من خلال عدة جوانب، أولا التعرف على المدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة لمحاسبة القيمة العادلة، أما ثانيا دراسة مدى أهمية تبني النظام المحاسبي المالي لنموذج القيمة العادلة، وعلاقة هذه الأخيرة بتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهذا ثالثا، أما رابعا وأخيرا محاولة الإجابة على المدى توفير البيئة المحاسبية الجزائرية الأرضية المناسبة والملائمة لتطبيق القيمة العادلة .

ل للوصول لأهداف ونتائج الدراسة تم استخدام الاستبيان كأداة للبحث في الدراسة الميدانية، حيث تم صياغتها بحيث أمكن من خلالها استطلاع رأي الفئات المستهدفة بما يحقق أهداف الدراسة، وقد اعتمد الباحث في تحليل بيانات الاستبيانات على برامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة تطبق نموذج القيمة العادلة في القياس و الإفصاح المحاسبي، وأيضا إن هناك دور هام لتبني النظام المحاسبي المالي SCF لنموذج القيمة العادلة للقياس المحاسبي وكذا الإفصاح بموجبها، بالإضافة إلى أن تطبيق القيمة العادلة أثر إيجابيا على جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعظيم الخصائص النوعية لتلك المعلومات والمتمثلة في الملائمة لتطبيق القيمة العادلة ولعل أبرزها عدم جاهزية السوق المالي الجزائري .

- دراسة (Rérolle J-F, 2008)، بعنوان: " Le débat sur la juste valeur : de l'utopie au réalisme financier " .<sup>3</sup>

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية المالية الأمريكية، وتحليل مفردات هذه التعاريف مع مقارنتها مع بعضها البعض، واستنتاج أهم

المعوقات التي تحول دون تطبيق القيمة العادلة ميدانيا، خاصة بعد تجميد العمل بالمعيار المحاسبي الأمريكي رقم 157 بتوصية من لجنة البورصة والأوراق المالية الأمريكية، على إثر الانتقادات التي وجهت للقيمة العادلة وما أشيع حول مساهمتها في الأزمة المالية 2008 .

كما أشار الباحث إلى الجهود المشتركة من طرف المرجعيتين المحاسبيتين الدولية والأمريكية في إيجاد معيار مرجعي يوحد مفهوم القيمة العادلة وطرق قياسها، وهو ما تسجد فعلا في ظهور المعيار المحاسبي الدولي IFRS 13 وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها :

- إن السوق يمتاز بالتقلبات والتذبذبات فيصعب الاعتماد عليه كمرجع للقياس من طرف النظام المحاسبي المتميز بالثبات؛
- تأطير عملية القياس من خلال إطار مفاهيمي صعب ومخالف للمنطق، وعليه تكون عملية اشتراك المقيمين في إعداد المعايير المحاسبية الدولية عملية هامة لتعزيز وظيفة القياس المحاسبي .

– دراسة (Paul Jajairam, 2013) بعنوان: " Fair Value Accounting vs . Historical Cost Accounting "4.

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين طريقة القيمة العادلة وطريقة التكلفة التاريخية ومدى تأثير كلا الطريقتين على البيانات المالية وإبراز نقاط تفوق كل طريقة على الأخرى وخلصت الدراسة إلى أن: اختيار الطريقة المناسبة بين كلتا الطريقتين ليس من السهل وذلك لأن كل من الطريقتين لها مزايا وعيوب إذ أن طريقة التكلفة التاريخية سهلة الاستخدام وبسيطة للفهم إلا أن أنصار القيمة العادلة دعوا إلى إعادة النظر في محاسبة التكلفة التاريخية بسبب جملة من العيوب لعل أهمها خلال فترات التضخم ومن ناحية أخرى تبرز نجاعة استخدام محاسبة القيمة العادلة في نقل القيمة الحالية للأصول والخصوم وفقا لظروف السوق بحيث يوفر لمستخدمي القوائم المالية مزيد من المعلومات الحالية إلا أن محاسبة القيمة العادلة لديها بعض العيوب مثل الذاتية والتعقيد ومع ذلك يبقى استخدام طريقة محاسبة القيمة العادلة متفوق على استخدام طريقة التكلفة التاريخية.

### I.الإطار النظري للدراسة

ضمن هذا الإطار سنتطرق إلى المفاهيم النظرية للقيمة العادلة، بالإضافة الى القيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبة الدولية و البيئة المحاسبية الجزائرية.

## 1. مفهوم القيمة العادلة وأهدافها :

نتيجة للانتقادات الكثيرة لنموذج التكلفة التاريخية ظهور اتجاه جديد يفرض نفسه وبشدة كنموذج للقياس في الفكر المحاسبي، وهو نموذج القيمة العادلة كما نجد مصطلحات أخرى مرادفة للقيمة العادلة قد تكون القيمة السوقية أو القيمة البديلة .

### 1.1 تعريف القيمة العادلة: وتعرف القيمة العادلة في اللغة العربية من خلال الفصل " قيم " والفعل " عدل "

حيث يقال : " قيم الشيء تقيماً أي قدر قيمته وعدل بين الشئيين أي وازن بينهما، وعادل الشيء بالشيء أي سواه وجعله مثله قائماً مقامه، والعدل هو الإنصاف وهو إعطاء المرء ماله وأخذ ما عليه <sup>5</sup> ولقد تعددت تعاريف القيمة العادلة بتعدد المهتمين والباحثين في المحاسبة وبدائل القياس لكن كل التعاريف كانت تصب في المعنى ذاته، حيث ظهر أول تعريف للقيمة العادلة في 1982 عن طريق ISA 20 ونشر عن طريق IAFRS ولم يطرأ على هذا التعريف تغييرات كثيرة مع مرور السنين، فهو بالتقريب نفس التعريف وهو: " السعر بين أطراف مطلعة وراغبة في تبادل أصل " .

كما ويعرف البعض القيمة العادلة بأنها " المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما عند وجود رغبة وقدرة مالية بين مشتري وبائع وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية <sup>6</sup>

وقد عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم ( 32 ) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1995 و المعدل عام 1998 ونافذ المفعول اعتباراً من بداية عام 1996 ضمن البند الخامس ( تعريفات ) القيمة العادلة على أساس تبادل تجاري بحت <sup>7</sup>

كما حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية ( IFRS ) مفهوم القيمة العادلة في أكثر من معايير مثل معيار 107 بأنها " القيمة التي تبادل الأداة المالية في المعاملات الجارية بين الأطراف الراغبة بخلاف حالات الجبر أو التصفية "، كما حددها في المعيار 157 بأنها " السعر الذي يجب الحصول عليه من بيع أصل أو الذي يجب دفعه للحصول لسداد التزام في عملية تبادل منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس <sup>8</sup> ."

### 2.1 تقييم القياس بالقيمة العادلة

إن التعرف على خصائص وطبيعة الطرق المتبعة في القياس المحاسبي ومناقشتها وعرض مختلف النقاط المتعلقة بها سواء الإيجابية أو السلبية، هو السبيل الذي يرشدنا فيما إذا كانت طريقة ما ملائمة في القياس أم لا، وسنستعرض أهم الخصائص التي تميزت بها القيمة العادلة وكذا ما يؤخذ عليها .

فمنذ بداية الاستعمال في طريقة القيمة العادلة أصبحت المعلومات معنية بالوقت الحاضر وحالة الأسواق الوقت الحالي، فهي تزودنا بمعلومات حالية، وتزود المؤسسة بحد ذاتها بمعلومات جيدة وحالية، وتزود المؤسسة بحد ذاتها الإجراءات التصحيحية، يحسن نموذج القيمة العادلة من قوة معلومات القوائم المالية عكس النماذج الأخرى ( التكلفة التاريخية).

## 2. القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية :

اتجهت معايير المحاسبة الدولية نحو المطالبة والتوصية بمزيد من تطبيقات القيمة العادلة في التقارير المالية، ولعل أهم الأسباب في إتباع معيار القيمة العادلة هو سبب النتائج السلبية المترتبة على افتراض ثبات وحدة النقد والمعروف أن الاقتصاد العالمي في الحاضر من ميزاته أنه اقتصاد تضخمي .

**1.2 المعايير المحاسبية التي تناولت القيمة العادلة :** سوف نتناول في هذا الجانب بعض من المعايير التي تناولت القيمة العادلة ونذكر منها مايلي :

**1.1.2 معيار المحاسبة الدولي رقم 6 IAS :** والمتعلق بالأصول الثابتة الملموسة ( الممتلكات، التجهيزات، المعدات)، وطبقا لهذا المعيار فإنه يحق للمؤسسة أن تختار ما بين أسلوب التكلفة أو إعادة التقييم كسياسة محاسبية يمكن تطبيقها على كل بنود الأصول الثابتة ( الممتلكات والآلات والمعدات )، وتعكس قيمة إعادة تقييم القيمة العادلة للأصل في تاريخ إعادة التقييم مطروحا منها مجمع الإهلاك اللاحق وأية خسارة مجمعة لاحقة ناتجة عن الانخفاض في القيمة، على أن يتم إعادة التقييم على فترات منتظمة وكافية للتأكد من عدم وجود اختلاف جوهري بين التكلفة الدفترية والقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية، وأنه يجب إضافة الزيادة في القيمة الناتجة عن إعادة التقييم إلى حقوق المساهمين تحت تسمية فائض إعادة التقييم.<sup>9</sup>

**2.1.2 المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 IAS :** والمتعلق بعرض الأدوات المالية يقدم المعيار وصفا للمتطلبات المتعلقة بعرض الأدوات المالية الظاهرة بالميزانية، كما يحدد المعيار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فيما يتعلق بالأدوات المالية سواء كانت ظاهرة بالميزانية أو خارجها، كما جاء بتعريف للقيمة العادلة بالإضافة إلى ما تقدم، ويشير هذا المعيار إلى معلومات القيمة العادلة تعتبر مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية.<sup>10</sup>

**3.1.2 المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 IAS :** والمتعلق بالأدوات المالية : الاعتراف والقياس: يعتبر هذا المعيار نقطة تحول هامة في الفكر المحاسبي والذي يتجه أكثر فأكثر نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس و الإثبات المحاسبي، وذلك بهدف تعزيز خاصة الملائمة للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية، وقد قسم هذا المعايير الأدوات المالية إلى عدة مجموعات :

**المجموعة الأولى :** وتتعلق بالأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، والتي تقوم الشركة بشرائها ويكون الغرض الأساسي من اقتنائها هو تحقيق الأرباح في المدى القصير من خلال التغيير في أسعارها، ويتم قياس هذه الموجودات عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم والاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من عملية التقييم في قائمة الدخل في الفترة التي تحدث بها؛

**المجموعة الثانية :** الأدوات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق وتمثل الأدوات المالية التي لدى الشركة النية والقدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ استحقاقها، ويجب أن يتم قياسها وإظهار بالتكلفة المطفأة مطروحا منها أية مخصصات معدة إزاء التدني في قيمتها؛



إشكالية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ... ص: ( 82 - 104 )

**المجموعة الثالثة :** الأدوات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاقات ويجب أن يتم قياسها وإظهارها بالتكلفة المطفأة مطروحا منها أية مخصصات معدة من أجل التدني قيمتها؛

**المجموعة الرابعة:** وتضم الأدوات المالية المتوفرة ( الجاهزة ) للبيع، وهي التي ليست محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، ولا للمتاجرة بها ولا هي قروض أو مدينون، ويجب أن يتم قياسها وتقييمها بالقيمة العادلة مطروحا منها أية مخصصات معدة لقاء تدني قيمتها.<sup>11</sup>

### 3. القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي :

اعتمادا على ما جاء به النظام المحاسبي المالي نلاحظ إعطاءه أهمية كبيرة للتمثيل الصادق للمعلومات المالية وهذا من خلال تشريعه لمجموعة من بدائل القياس المحاسبي لإعطائه أهمية كبيرة صادق لقيم مختلف الحسابات الواردة في القوائم المالية، وبالنظر إلى علاقة هذه الطرق مع الخصائص النوعية نلاحظ تناقصها، فمثلا التقييم وفق التكلفة التجارية يعطي معلومات مالية جد موثوق فيها بالنظر إلى قيمة الأصل أثناء اقتنائه مع توفر جميع المستندات المثبتة لذلك ، أما القيمة العادلة والقيم الأخرى فتعطي معلومة مالية ملائمة من خلال تقييم مختلف الأصول والخصوم بقيمتها أثناء الدورة المالية مما يسمح بإعطاء معلومات تتناسب مع الأحداث الاقتصادية الحالية، وعليه فإن الجمع بين هذه الطرق من خلال تقييم الأصول والخصوم كل حسب الطريقة التي تناسبه، يسمح بتوفير معلومات مالية تتصف بالموثوقية والملائمة مما ينعكس إيجابا على القيمة الإعلامية لهذه المعلومة.<sup>12</sup>

إذن فلقد تبنى النظام المحاسبي المالي نموذج القيمة العادلة والتي اصطلح على تسميتها بالقيمة الحقيقية، وأشار لها ضمن القسم الثاني من الباب الأول " قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات وإدراجها في الحسابات "، وأعطى لها تعريفا لا يختلف جو هريا عن المعنى الوارد في المعايير المحاسبية الدولية، وعرف النظام المحاسبي المالي القيمة الحقيقية بأنها : " المبلغ الذي يمكن من اجله تبادل الأصل أو الخصم المنتهية بين أطراف على دراية كافة وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية " ويشير هذا التعريف إلى أن القيمة العادلة هي: الثمن أو المبلغ الذي تتم به عملية تبادل الأصول أو الخصوم المنتهية بين أطراف يمثلون عادة البائع و المشتري تكون لهم الدراية الكافية بمحتوى وظروف الصفقة التي تكون وفق شروط المنافسة الاعتيادية.

كما عرفت المادة السادسة من النظام رقم 08/09 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية على أنها: المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما، أو انقضاء خصم ما، بين أطراف على إطلاع جيد، راضية وتعمل ضمن شروط من المنافسة العادية، ويلاحظ من خلال هذا التعريف أن المشرع الجزائري وضع نفس المفهوم للقيمة العادلة من طرف المعايير المحاسبية الدولية قبل التعديل 13 IFRS ، كما أشار النظام المحاسبي المالي إلى أحد المقومات التي يركز عليها مفهوم القيمة الحقيقية ( القيمة العادلة ).

## II. الإطار التطبيقي للدراسة.

### 1. مجتمع وعينة الدراسة.

يقصد بمجتمع الدراسة، المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثين أن تعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، ويتكون مجتمع الدراسة في هذا البحث من الفئات التالية:

**فئة مهني المحاسبة:** يقصد بفئة مهني المحاسبة، أصحاب مكاتب المحاسبة الذين يزاولون المهنة المحاسبية عبر تراب الجمهورية الجزائرية، وهم يصنفون إلى ثلاثة (03) أصناف على النحو التالي:

**المحاسب المعتمد:** يعد محاسباً معتمداً، المهني الذي يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة مسك وفتح وضبط محاسبات وحسابات التجار والشركات أو الهيئات التي تطلب خدماته.

**محافظ الحسابات:** يعد محافظ حسابات كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.

**الخبير المحاسب:** يعد خبيراً محاسباً كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات.

**فئة محاسبي المؤسسات الاقتصادية:** وهم موظفي قسم المحاسبة والمالية في المؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر سواء العامة منها أو الخاصة، والذين يقومون بتسجيل العمليات والأحداث الاقتصادية ومن ثم إعداد القوائم المالية.

**فئة المفتشين الجبائيين:** وهم موظفي الإدارة الجبائية في الجزائر الذين لديهم رتبة مفتش جبائي، وقد تم التركيز على العاملين ضمن فرقة الرقابة الجبائية على مستوى مديريات الضرائب الولائية، لأنهم الأكثر دراية واطلاعا بموضوع البحث.

**فئة الأساتذة الجامعيين المتخصصين في المحاسبة المالية:** تضم هذه الفئة، فئة الأكاديميين ممثلة في الأساتذة الجامعيين العاملين في الجامعات الجزائرية والمتخصصين في تدريس المقاييس المحاسبية، وعلى الخصوص المقاييس التالية: المحاسبة المالية، التدقيق المحاسبي، الجباية.

### 2. عرض وتحليل نتائج الدراسة ومناقشتها.

#### 1.2 عرض نتائج الدراسة :

بعد عرض مجتمع وعينة الدراسة، كمرحلة ثانية نقوم بعرض النتائج المتحصل عليها عن طريق هاته الأدوات والطرق، والملخصة في شكل جداول وتفسير، وهذا ما يسهل القيام بعملية التحليل والتفسير ونحاول أن نقوم بمقارنة النتائج مع الفرضيات المعتمد عليها في الدراسة وفي الأخير الخروج بجملته من الاستنتاجات.

عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني: توجه الفكر المحاسبي الدولي لتطبيق القيمة العادلة مع الاعتراف بالصعوبات

جدول رقم ( 01 ):

نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات توجه الفكر المحاسبي الدولي لتطبيق القيمة العادلة مع الاعتراف بالصعوبات

الرقم العبرة	العبرة	التكرارات والنسبة % الإجابات العينة على كل عبرة					المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الوزن النسبي %	الاتجاه العام
		1	2	3	4	5				
	هل تؤيد تطبيق العمل بمنهج القيمة العادلة بموجب المعايير الدولية المحاسبية والإبلاغ المالي	ت	0	0	10	22	35	0,7352	87,46	مرتفع
		%	0.0	0.0	14,9	32,8	52,2			
	هل أن التطبيق بهذا المنهج سيزيد أو يخفف موثوقية البيانات المالية المحاسبية المنشورة	ت	0	0	7	40	20	0,6090	83,88	مرتفع
		%	0.0	0.0	10,4	59,7	29,9			
	هل ترى أن هناك صعوبات في تطبيق القيمة العادلة في وقتنا الحالي نظرا لكل التفسيرات والتوضيحات المقدمة	ت	0	0	0	37	30	0,5010	88,96	مرتفع
		%	0.0	0.0	0.0	55,2	44,8			
	تعد القيمة العادلة للأدوات المالية أكثر ملائمة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية , مع مراعاة أساس التكلفة و العائد عند اختيار أسلوب قياس القيمة العادلة .	ت	0	0	5	40	22	0,5863	85,08	مرتفع
		%	0.0	0.0	7,5	59,7	32,8			
	لا يتمتع أفراد المجتمع المالي الجزائري لمستوى الوعي نفسه لمفهوم القيمة العادلة	ت	0	1	2	2	62	0,5192	97,32	مرتفع
		%	0.0	1,5	3,0	3,0	92,5			
	درجة توجه الفكر المحاسبي الدولي لتطبيق القيمة العادلة مع الاعتراف بالصعوبات						4,4269	0,5032		درجة مرتفعة
	الوزن النسبي للاتجاه العام									%88,54

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول أعلاه نجد :

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 05: 'لا يتمتع أفراد المجتمع المالي الجزائري لمستوى الوعي نفسه لمفهوم القيمة العادلة': نلاحظ انها احتلت المرتبة الاولى من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,866 والانحراف معياري: 0,5192، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 05 أي انهلا يتمتع أفراد المجتمع المالي الجزائري لمستوى الوعي نفسه لمفهوم القيمة العادلة وهذا بنسبة 97,32% حسب نظرهم .

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 03 : 'هل ترى أن هناك صعوبات في تطبيق القيمة العادلة في وقتنا الحالي نظرا لكل التفسيرات و التوضيحات المقدمة': نلاحظ انها احتلت المرتبة الثانية من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,448 والانحراف معياري: 0,501، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 03 أي أنهم يرون أن هناك صعوبات في تطبيق القيمة العادلة في وقتنا الحالي نظرا لكل التفسيرات و التوضيحات المقدمة وهذا بنسبة 88,96% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 01 : 'هل تؤيد تطبيق العمل بمنهج القيمة العادلة بموجب المعايير الدولية المحاسبية و الإبلاغ المالي': نلاحظ انها احتلت المرتبة الثالثة من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,373 والانحراف معياري: 0,7352، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 01 أي أنهم يؤكدون وبدرجة مرتفعة تطبيق العمل بمنهج القيمة العادلة بموجب المعايير الدولية المحاسبية و الإبلاغ المالي وهذا بنسبة 87,46% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 04 : 'تعد القيمة العادلة للأدوات المالية أكثر ملائمة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية ، مع مراعاة أساس التكلفة و العائد عند اختيار أسلوب قياس القيمة العادلة .': نلاحظ انها احتلت المرتبة الرابعة من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,254 والانحراف معياري: 0,5863، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 04 أي أن القيمة العادلة للأدوات المالية تعد أكثر ملائمة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية ، مع مراعاة أساس التكلفة و العائد عند اختيار أسلوب قياس القيمة العادلة وهذا بنسبة 85,08% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 02 : 'هل أن التطبيق بهذا المنهج سيزيد أو يخفف موثوقية البيانات المالية المحاسبية المنشورة': نلاحظ انها احتلت المرتبة الخامسة من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,194 والانحراف معياري: 0,609، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 02 أي أن تطبيق القيمة العادلة سيغير من البيانات المحاسبية وهذا بنسبة 83,88% حسب وجهة نظرهم

وبصفة عامة نجد أن :

إشكالية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ... ص: ( 82 - 104 )

المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني المتعلق بتوجه الفكر المحاسبي الدولي لتطبيق القيمة العادلة مع الاعتراف بالصعوبات: بلغ 4.426 وهو ضمن مجال مرتفع (من 3.666 إلى 5) أي أن درجة توجه الفكر المحاسبي الدولي لتطبيق القيمة العادلة مع الاعتراف بالصعوبات هي مرتفعة وهذا بنسبة 88.54% حسب وجهة نظرهم.

نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات تطبيق القيمة العادلة في الجزائر مرهون بمستوى الأهمية النسبية لذلك

جدول رقم ( 02 ):

نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات تطبيق القيمة العادلة في الجزائر مرهون بمستوى الأهمية النسبية لذلك

الرقم العبارة	العبارة	التكرارات والنسبة % الإجابات العينة على كل عبارة					المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الوزن النسبي %	الاتجاه العام
		1	2	3	4	5				
	الإثبات المحاسبي للبيانات المالية في المؤسسة	ت	0	3	11	20	33	4,239	,8890	مرتفع
		%	0.0	4,5	16,4	29,9	49,3			
	الاعتراف المحاسبي للبيانات المالية في المؤسسة	ت	0	0	3,0	4,0	5,0	4,776	,5170	مرتفع
		%	0.0	0.0	3	9	55			
	المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المعبرة عن الأحداث الاقتصادية للمؤسسة	ت	0	1	6	18	42	4,507	,7250	مرتفع
		%	0.0	1,5	9,0	26,9	62,7			
	الإفصاح عن البيانات المالية في القوائم المالية للمؤسسة	ت	3	4	7	23	30	4,090	1,097	مرتفع
		%	4,5	6,0	10,4	34,3	44,8			
	القياس المحاسبي للبيانات المالية التي تتعامل بها المؤسسة	ت	4	0	13	40	10	3,776	,9180	مرتفع
		%	6,0	0.0	19,4	59,7	14,9			
	زيادة التكاليف لمعرفة القيمة العادلة في بعض الأدوات المالية التي تتطلب بذل جهود غير اعتيادية وتكبد مصروفات إضافية تتسبب في زيادة التكلفة عن المنفعة	ت	22	25	10	10	0	2,119	1,037	منخفض
		%	32,8	37,3	14,9	14,9	0.0			
	يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة فترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية	ت	0	0	8	37	22	4,209	,6400	مرتفع
		%	0.0	0.0	11,9	55,2	32,8			
درجة تطبيق القيمة العادلة في الجزائر مرهون بمستوى الأهمية النسبية لذلك										
								3,9595	,7540	درجة مرتفعة
								%79,19		الوزن النسبي للاتجاه العام

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول أعلاه نجد :

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 02: 'الاعتراف المحاسبي للبيانات المالية في المؤسسة': نلاحظ انها احتلت المرتبة الاولى من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,776 والانحراف معياري: 0,517، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 02 أي أن درجة الاعتراف المحاسبي للبيانات المالية في المؤسسة هي درجة مرتفعة وهذا بنسبة 95,52% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 03: 'المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المعبرة عن الأحداث الاقتصادية للمؤسسة': نلاحظ انها احتلت المرتبة الثانية من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,507 والانحراف معياري: 0,725، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 03 أي أن درجة المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المعبرة عن الأحداث الاقتصادية للمؤسسة هي درجة مرتفعة وهذا بنسبة 90,14% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 01: 'الإثبات المحاسبي للبيانات المالية في المؤسسة': نلاحظ انها احتلت المرتبة الثالثة من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,239 والانحراف معياري: 0,889، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 01 أي أن درجة الإثبات المحاسبي للبيانات المالية في المؤسسة هي درجة مرتفعة وهذا بنسبة 84,78% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 07: 'يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة فترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية': نلاحظ انها احتلت المرتبة الرابعة من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,209 والانحراف معياري: 0,64، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 07 أي أن درجة يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة فترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية هي درجة مرتفعة وهذا بنسبة 84,18% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 04: 'الإفصاح عن البيانات المالية في القوائم المالية للمؤسسة': نلاحظ انها احتلت المرتبة الخامسة من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,09 والانحراف معياري: 1,097، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 04 أي أن درجة الإفصاح عن البيانات المالية في القوائم المالية للمؤسسة هي درجة مرتفعة وهذا بنسبة 81,8% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 05: 'القياس المحاسبي للبيانات المالية التي تتعامل بها المؤسسة': نلاحظ انها احتلت المرتبة السادسة من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,776 والانحراف معياري: 0,918، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة

إشكالية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ... ص: ( 82 - 104 )

موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 05 أي أن درجة القياس المحاسبي للبيانات المالية التي تتعامل بها المؤسسة هي درجة مرتفعة وهذا بنسبة %75,52 حسب وجهة نظرهم  
تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 06: 'زيادة التكاليف لمعرفة القيمة العادلة في بعض الأدوات المالية التي تتطلب بذل جهود غير اعتيادية وتكبد مصروفات إضافية تتسبب في زيادة التكلفة عن المنفعة': نلاحظ أنها احتلت المرتبة السابعة من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 2,119 والانحراف المعياري: 1,037، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة منخفضة في إجاباتهم على العبارة 06 أي أن درجة زيادة التكاليف لمعرفة القيمة العادلة في بعض الأدوات المالية التي تتطلب بذل جهود غير اعتيادية وتكبد مصروفات إضافية تتسبب في زيادة التكلفة عن المنفعة هي درجة مرتفعة وهذا بنسبة %42,38 حسب وجهة نظرهم.  
وبصفة عامة نجد أن :

المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث المتعلق بتطبيق القيمة العادلة في الجزائر مرهون بمستوى الأهمية النسبية لذلك: بلغ 3.9595 وهو ضمن مجال مرتفع (من 3.666 إلى 5) أي أن درجة تطبيق القيمة العادلة في الجزائر مرهون بمستوى الأهمية النسبية لذلك هي مرتفعة وهذا بنسبة 79.19% حسب وجهة نظرهم.

**2.2 عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الرابع: عدم جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة**

## جدول رقم (03):

## عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الرابع: عدم جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة

الرقم العبرة	العبرة	التكرارات والنسبة % الإجابات العينة على كل عبارة					المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الوزن النسبي %	الاتجاه العام
		1	2	3	4	5				
	وضوح مفهوم القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية	ت	0	0	0	7	60	4,896	97,92	مرتفع
		%	0.0	0.0	0.0	10,4	89,6			
	هل البيئة الجزائرية جاهزة لتطبيق القيمة العادلة؟	ت	7	50	10	0	0	2,045	40,90	منخفض
		%	10,4	74,6	14,9	0,0	0,0			
	في حال عدم وجود أسواق مالية نشطة لتداول الأصول لا يتوجب استخدام السعر السوقي لقياس القيمة العادلة وإنما يتوجب استخدام القيمة المخصومة للتدفقات النقدية كأساس للقياس	ت	0	48	14	3	2	2,388	71,60	متوسط
		%	0.0	71,6	20,9	4,5	3,0			
	مدى وجود مشكلات و معوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة	ت	1		22	44	0	3,627	72,54	متوسط
		%	1,5		32,8	65,7	0,0			
	ضعف إلمام ووعي أفراد المجتمع المالي الجزائري بأسس تطبيق محاسبة القيمة العادلة مما يصعب من الإجراءات لتطبيقها	ت	0	0	2	55	10	4,119	82,38	مرتفع
		%	0.0	0.0	3,0	82,1	14,9			
	عدم تبني المشرع الجزائري لمعايير المحاسبة الدولية مما يصعب تطبيق محاسبة القيمة العادلة	ت	0	0	10	11	46	3,537	70,74	متوسط
		%	0.0	0.0	14,9	16,4	68,7			
	عدم وجود أسواق مالية نشطة لتداول بعض الأصول مما يعيق تطبيق القيمة العادلة	ت	0	0	0	57	10	4,149	82,98	مرتفع
		%	0.0	0.0	0.0	85,1	14,9			
درجة عدم جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة							3,5373	4,040	درجة متوسطة	
الوزن النسبي للاتجاه العام							70,75%			

## المصدر: من إعداد الباحثين

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 01: 'وضوح مفهوم القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية': نلاحظ أنها احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,896 والانحراف المعياري: 0,308، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 01 أي أن درجة وضوح مفهوم القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية هي درجة مرتفعة وهذا بنسبة 97,92% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 07: 'عدم وجود أسواق مالية نشطة لتداول بعض الأصول مما يعيق تطبيق القيمة العادلة': نلاحظ أنها احتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى أفراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,149 والانحراف المعياري: 0,359، وان قيمة المتوسط تشير الى أن



إشكالية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ... ص: (82 - 104)

اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 07 أي ان درجة عدم وجود أسواق مالية نشطة لتداول بعض الأصول مما يعيق تطبيق القيمة العادلة هي درجة مرتفعة وهذا بنسبة 82,98% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 05: 'ضعف إمام ووعي أفراد المجتمع المالي الجزائري بأسس تطبيق محاسبة القيمة العادلة مما يصعب من الإجراءات لتطبيقها': نلاحظ انها احتلت المرتبة الثالثة من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,119 والانحراف معياري: 0,409، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 05 أي أن درجة ضعف إمام ووعي أفراد المجتمع المالي الجزائري بأسس تطبيق محاسبة القيمة العادلة مما يصعب من الإجراءات لتطبيقها هي درجة مرتفعة وهذا بنسبة 82,38% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 04: 'مدى وجود مشكلات و معوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة': نلاحظ انها احتلت المرتبة الرابعة من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,627 والانحراف معياري: 0,573، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة متوسط في إجاباتهم على العبارة 04 أي أن درجة مدى وجود مشكلات و معوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة هي درجة متوسطة وهذا بنسبة 72,54% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 06: 'عدم تبني المشرع الجزائري لمعايير المحاسبة الدولية مما يصعب تطبيق محاسبة القيمة العادلة': نلاحظ انها احتلت المرتبة الخامسة من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,537 والانحراف معياري: 0,745، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة متوسط في إجاباتهم على العبارة 06 أي أن درجة عدم تبني المشرع الجزائري لمعايير المحاسبة الدولية مما يصعب تطبيق محاسبة القيمة العادلة هي درجة متوسطة وهذا بنسبة 70,74% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 03: 'في حال عدم وجود أسواق مالية نشطة لتداول الأصول لا يتوجب استخدام السعر السوقي لقياس القيمة العادلة وإنما يتوجب استخدام القيمة المخصصة للتدفقات النقدية كأساس للقياس': نلاحظ انها احتلت المرتبة السادسة من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 2,388 والانحراف معياري: 0,716، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة متوسط في إجاباتهم على العبارة 03 أي أن درجة في حال عدم وجود أسواق مالية نشطة لتداول الأصول لا يتوجب استخدام السعر السوقي لقياس القيمة العادلة وإنما يتوجب استخدام القيمة المخصصة للتدفقات النقدية كأساس للقياس هي درجة متوسطة وهذا بنسبة 47,76% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 02: 'هل البيئة الجزائرية جاهزة لتطبيق القيمة العادلة.': نلاحظ انها احتلت المرتبة السابعة من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ:

2,045 والانحراف معياري: 0,505، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة منخفضة في إجاباتهم على العبارة 02 أي ان درجة جاهزة البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة. هي درجة منخفضة وهذا بنسبة 40,9% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 01: 'وضوح مفهوم القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية': نلاحظ انها احتلت المرتبة الثامنة من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,896 والانحراف معياري: 0,308، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 01 أي أن درجة وضوح مفهوم القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية هي درجة مرتفعة وهذا بنسبة 97,92% حسب وجهة نظرهم  
وبصفة عامة نجد أن :

المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث المتعلق بعدم جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة: بلغ 3.5373 وهو ضمن مجال مرتفع (من 2.666 إلى 3.666) أي أن درجة عدم جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة هي متوسطة وهذا بنسبة 70.75 % حسب وجهة نظرهم

**3.2 عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الخامس:** تعمل محاسبة القيمة العادلة على تفعيل الخصائص النوعية للقائم المالية و أهداف المحاسبة :

جدول رقم ( 04 ):

عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الخامس: تعمل محاسبة القيمة العادلة على تفعيل الخصائص النوعية للقائم المالية و أهداف المحاسبة

الرقم العبرة	العبرة	التكرارات والنسبة % الإجابات العينة على كل عبرة					المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الوزن النسبي %	الاتجاه العام
		1	2	3	4	5				
	القابلية للفهم للمعلومات المالية من حيث التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين	ت	0	0	2	55	10	4,119	82,38	مرتفع
		%	0.0	0.0	3,0	14,9				
	الملائمة لحاجات متخذي القرارات من حيث التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين	ت	0	0	3	19	45	4,627	92,54	مرتفع
		%	0.0	0.0	4,5	67,2				
	الأهمية النسبية لنتائج المعلومات المالية بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين	ت	1	8	10	41	7	3,672	73,44	مرتفع
		%	1,5	11,9	14,9	61,2				
	الموثوقية للمعلومات المالية بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين	ت	0	7	20	30	10	3,642	72,84	مرتفع
		%	0.0	10,4	29,9	44,8				
	التمثيل الصادق للمعلومات المالية للمؤسسة	ت	0	0	1	20	46	4,672	93,44	مرتفع
		%	0.0	0.0	1,5	68,7				
	العرض العادل للمعلومات المالية المعبرة على الأحداث الاقتصادية للمؤسسة	ت	0	0	13	43	11	3,970	79,40	مرتفع
		%	0.0	0.0	19,4	16,4				
	جوهر و حقيقة المعلومات المالية للمؤسسة والمؤثرة على قرارات المستخدمين	ت	0	0	0	10	57	4,851	97,02	مرتفع
		%	0.0	0.0	0.0	14,9				
	حيادية المعلومات المالية التي يتم تناولها من قبل المؤسسة	ت	40	13	9	5	0	1,687	33,74	منخفض
		%	59,7	19,4	13,4	7,5				
	الحذر في تناول بعض المعلومات المالية لأكثر من فترة مالية للمؤسسة	ت	0	0	3	20	44	4,612	92,24	مرتفع
		%	0.0	0.0	4,5	65,7				
	القابلية للمقارنة للمعلومات المالية لأكثر من فترة مالية للمؤسسة	ت	0	0	12	25	30	4,269	85,38	مرتفع
		%	0.0	0.0	17,9	44,8				
	القدرة التنبؤية للمعلومات المالية للتعرف على الظروف المستقبلية للمؤسسة	ت	0	3	10	25	29	4,194	83,88	مرتفع
		%	0.0	4,5	14,9	37,3				
درجة عمل /تأثير/ محاسبة القيمة العادلة على تفعيل الخصائص النوعية للقائم المالية و أهداف المحاسبة							4,0285	5050,	درجة مرتفعة	
الوزن النسبي للاتجاه العام								80,57%		

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول أعلاه نجد :

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 07: 'جوهر و حقيقة المعلومات المالية للمؤسسة والمؤثرة على قرارات المستخدمين': نلاحظ انها احتلت المرتبة الاولى من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,851 والانحراف المعياري: 0,359، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 07 أي أن درجة جوهر و حقيقة

المعلومات المالية للمؤسسة والمؤثرة على قرارات المستخدمين هي درجة مرتفعة وهذا بنسبة 97,02% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 05 : 'التمثيل الصادق للمعلومات المالية للمؤسسة': نلاحظ انها احتلت المرتبة الثانية من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,672 والانحراف معياري: 0,504، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 05 أي أن درجة التمثيل الصادق للمعلومات المالية للمؤسسة هي درجة مرتفعة وهذا بنسبة 93,44% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 02 : 'الملائمة لحاجات متخذي القرارات من حيث التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين': نلاحظ انها احتلت المرتبة الثالثة من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,627 والانحراف معياري: 0,573، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 02 أي أن درجة الملائمة لحاجات متخذي القرارات من حيث التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين هي درجة مرتفعة وهذا بنسبة 92,54% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 09 : 'الحذر في تناول بعض المعلومات المالية لأكثر من فترة مالية للمؤسسة': نلاحظ انها احتلت المرتبة الرابعة من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,612 والانحراف معياري: 0,576، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 09 أي أن درجة الحذر في تناول بعض المعلومات المالية لأكثر من فترة مالية للمؤسسة هي درجة مرتفعة وهذا بنسبة 92,24% حسب نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 10 : 'القابلية للمقارنة للمعلومات المالية لأكثر من فترة مالية للمؤسسة': نلاحظ انها احتلت المرتبة الخامسة من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,269 والانحراف معياري: 0,75، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 10 أي أن درجة القابلية للمقارنة للمعلومات المالية لأكثر من فترة مالية للمؤسسة هي درجة مرتفعة وهذا بنسبة 85,38% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 11 : 'القدرة التنبؤية للمعلومات المالية للتعرف على الظروف المستقبلية للمؤسسة': نلاحظ انها احتلت المرتبة السادسة من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,194 والانحراف معياري: 0,857، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 11 أي أن درجة القدرة التنبؤية للمعلومات المالية للتعرف على الظروف المستقبلية للمؤسسة هي درجة مرتفعة وهذا بنسبة 83,88% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 01 : 'القابلية للفهم للمعلومات المالية من حيث التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين': نلاحظ انها احتلت المرتبة السابعة من حيث اهميتها لدى

إشكالية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ... ص: (82 - 104)

افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 4,119 والانحراف معياري: 0,409، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة

مرتفع في إجاباتهم على العبارة 01 أي أن درجة القابلية للفهم للمعلومات المالية من حيث التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين هي درجة مرتفعة وهذا بنسبة 82,38% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 06 : 'العرض العادل للمعلومات المالية المعبرة على الأحداث الاقتصادية' للمؤسسة: نلاحظ انها احتلت المرتبة الثامنة من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,97 والانحراف معياري: 0,602، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 06 أي أن درجة العرض العادل للمعلومات المالية المعبرة على الأحداث الاقتصادية للمؤسسة هي درجة مرتفعة وهذا بنسبة 79,4% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 03 : 'الأهمية النسبية لنتائج المعلومات المالية بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين' نلاحظ انها احتلت المرتبة التاسعة من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,672 والانحراف معياري: 0,877، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 03 أي ان درجة الأهمية النسبية لنتائج المعلومات المالية بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين هي درجة مرتفعة وهذا بنسبة 73,44% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 04 : 'الموثوقية للمعلومات المالية بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين' نلاحظ انها احتلت المرتبة العاشرة من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 3,642 والانحراف معياري: 0,865، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة مرتفع في إجاباتهم على العبارة 04 أي ان درجة الموثوقية للمعلومات المالية بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين هي درجة مرتفعة وهذا بنسبة 72,84% حسب وجهة نظرهم

تحليل رأي أفراد العينة حول إجاباتهم على العبارة رقم 08 : 'حيادية المعلومات المالية التي يتم تناولها من قبل المؤسسة' نلاحظ انها احتلت المرتبة الحادية عشر من حيث اهميتها لدى افراد العينة بالمتوسط حسابي بلغ: 1,687 والانحراف معياري: 0,972، وان قيمة المتوسط تشير الى أن اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون بدرجة منخفض في إجاباتهم على العبارة 08 أي ان درجة حيادية المعلومات المالية التي يتم تناولها من قبل المؤسسة هي درجة منخفضة وهذا بنسبة 33,74% حسب وجهة نظرهم وبصفة عامة نجد أن :

المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث المتعلق بتأثير محاسبة القيمة العادلة على تفعيل الخصائص النوعية للقائم المالية و أهداف المحاسبة: بلغ 4.028 وهو ضمن

مجال مرتفع (من 3.666 إلى 5) أي أن درجة تأثير محاسبة القيمة العادلة على تفعيل الخصائص النوعية للقائم المالية وأهداف المحاسبة هي مرتفعة وهذا بنسبة 80.57 % حسب وجهة نظرهم.

#### 4.2 نتائج إختبار الفرضيات.

عد تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات كل محور نقوم باختبار صحة الفرضية نستخدم: اختبار (One ample T test) للعينة الواحدة وهذا حول المتوسط الفرضي =3 والذي يمثل محايد في مقياس الخماسي. والقاعدة الرفض والقبول الفرضية هي:

إذا كانت قيمة 'T' المحسوبة أكبر من قيمة 'T' الجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية (386) فأنا نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$

أو إذا كانت قيمة sig (مستوى المعنوية) أقل من قيمة مستوى الدلالة 0.01 فإننا نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$ .  
**الفرضية 01:** يتجه الفكر المحاسبي الدولي لتطبيق القيمة العادلة مع الاعتراف المبدئي بالصعوبات ، ذلك نظرا للإشكاليات المتعلقة بالتطبيقات

**الفرضية الصفيرية  $H_0$ :** لا يتجه الفكر المحاسبي الدولي لتطبيق القيمة العادلة مع الاعتراف المبدئي بالصعوبات ، ذلك نظرا للإشكاليات المتعلقة بالتطبيق عند مستوى الدلالة 0.01

**الفرضية البديلة  $H_1$ :** يتجه الفكر المحاسبي الدولي لتطبيق القيمة العادلة مع الاعتراف المبدئي بالصعوبات ، ذلك نظرا للإشكاليات المتعلقة بالتطبيق عند مستوى الدلالة 0.01.

**الفرضية: 2** تعمل محاسبة القيمة العادلة على تفعيل الخصائص النوعية للقوائم المالية وأهداف المحاسبة أي :

**الفرضية الصفيرية  $H_0$ :** لا تعمل محاسبة القيمة العادلة على تفعيل الخصائص النوعية للقوائم المالية وأهداف المحاسبة عند مستوى الدلالة 0.01

**الفرضية البديلة  $H_1$ :** تعمل محاسبة القيمة العادلة على تفعيل الخصائص النوعية للقوائم المالية وأهداف المحاسبة عند مستوى الدلالة 0.01.

**الفرضية: 03** تطبيق القيمة العادلة في الجزائر مرهون بمستوى الأهمية النسبية لذلك أي :

**الفرضية الصفيرية  $H_0$ :** تطبيق القيمة العادلة في الجزائر ليس مرهون بمستوى الأهمية النسبية لذلك عند مستوى الدلالة 0.01

**الفرضية البديلة  $H_1$ :** تطبيق القيمة العادلة في الجزائر ليس مرهون بمستوى الأهمية النسبية لذلك عند مستوى الدلالة 0.01

**الفرضية: 04** عدم جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة حاليا أي :

**الفرضية الصفيرية  $H_0$ :** جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة حاليا لذلك عند مستوى الدلالة 0.01

**الفرضية البديلة  $H_1$ :** عدم جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة حاليا عند مستوى الدلالة 0.01

## الخاتمة:

تتبع أهمية هذه الدراسة في الرغبة في معرفة مدى أهمية تبني هذا النظام لمفهوم القيمة العادلة، وقبل ذلك دراسة مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لذلك المفهوم وكذا دراسة علاقة تطبيق القيمة العادلة بتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وفي الأخير محاولة معرفة مدى ملائمة البيئة الجزائرية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، بعد دراسة الجانب النظري والعملي لانعكاسات تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على جودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية، وجدنا أن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى أفق وأطر جديدة، وأحدث تغييرا شاملا في بنية البيانات المالية ومدولتها إلى أجل طويل.

## الهوامش والمراجع:

- <sup>1</sup>. وليد شحاته محمد قاسم ، " استخدام مدخل القيمة العادلة في تحسين درجة شفافية القوائم المالية بغرض ترشيد قرارات المستثمرين "، أطروحة دكتوراه جامعة القاهرة، مصر، 2012
- <sup>2</sup>. بن إيدير فارس ، " واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية " مذكرة ماجستير تخصص المحاسبة المالية ، جامعة قاصدي مرباح \_ ورقلة \_ ، 2014 - 2015 .
- <sup>3</sup> . Jean-Florent ، « **Le débat sur la juste valeur : de l'utopie au réalisme financier** » par REROLLE JEAN – FLORENT ( Revue de droit financier 2008 ، N° 04 ,P 48 \_ 54
- <sup>4</sup> . Paul Jajairam ، Article entitled ، " **Fair Value Accounting vs . Historical Cost Accounting** " ، Review of Business Information Systems \_ First Quarter Volume 17 ، Number 01 ، Bronx Community College ، City University of New York ، USA 2013
- <sup>5</sup> مجمع اللغة العربية ' المعجم الوسيط ' مكتبة الشروق الدولية ' الطبعة الرابعة ' مصر ' 2004 ' ص 588 و 771 .
- <sup>6</sup> طارق عبد العال حماد ' المحاسبة عن القيمة العادلة ' الطبعة الأولى ' الأردن ' 2003 ' ص 11
- <sup>7</sup> الجريدة الرسمية ' العدد 14 : 2010/02/25 النظام رقم 08-09 مؤرخ في 2009/12/29 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية في البنوك والمؤسسات المالية .
- <sup>8</sup> رضا إبراهيم صالح ' أثر توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة المالية والمحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية ' مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ' جامعة الإسكندرية ' العدد 02 ' المجلد رقم 46 يوليو 2009 ' ص 23
- <sup>9</sup> أبو نصار محمد ' حميدات جمعة ' معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية ' دار المكتبة الوطنية ' الأردن ' 2008 ' ص 24 .
- <sup>10</sup> نفس المرجع ، ص 227 .
- <sup>11</sup> هيثم السعافين ' القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية : الإيجابيات ' السلبيات ' التحديات والأثر على مستخدمي القوائم المالية ' المؤتمر العلمي المهني السادس " المحاسبة في خدمة الإقتصاد " جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ' الأردن 2004 ص 06 .
- <sup>12</sup> مسعود بوخالفني ، أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ في المؤسسات الجزائرية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص محاسبة ومالية ، غير منشور ، جامعة الأغواط 2012-2013، ص 30 .



المجلد الثاني (02) العدد الثاني (02) ديسمبر 2018